تحسين النوعية وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي السعودية الأهلية

وليد بن عبد الرزاق الدالي[1]
عمر بن محمد الريس[2]

ملخص

هذه الورقة تبدأ بنبذة تاريخية عن التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية منذ نشأته وحتى الآن ثم تستعرض أبرز المحاور التي اعتمدت عليها المملكة لدعم التعليم العالي الأهلي مع ضمان الجودة وتحسين النوعية. تعرض الورقة بعد ذلك الخطوات والإجراءات التي تم اتخاذها فيما يتعلق بتأجير الأراضي الحكومية بأسعار رمزية وتقديم القروض الميسرة وأثر ذلك على نمو القطاع التعليمي العالي الأهلي. ثم تتناول الورقة بعد ذلك الوسائل التي تم الاعتماد عليها لضمان الجودة وتحسين النوعية المتضمنة مشروع خادم الحرمين الشريفين للمنح الدراسية والاعتماد الأكاديمي وجعله شرطاً للحصول على المنح والنتائج الإيجابية التي تحققت من ذلك. كما تتناول الورقة الحلول المقترحة ثم الأهداف المستقبلية المرجو تحقيقها.

أولاً: مقدمة

في عصر اقتصاد المعرفة والتعلم في المجتمعات، يلعب كل من التعليم الرسمي وغير الرسمي دورا متزايد الأهمية في تعزيز التضامن الاقتصادي والتلاحم الاجتماعي والنمو الفردي، والتنمية المستدامة، ونشر ثقافة السلام والمواطنة العالمية. في حين أن وجهات نظرنا حول الطريقة التي نعيش بها، والتعلم والعمل، و'التفكير في العمل'، قد تغيرت، واكتساب المعارف لا يتطابق والمهارات التي يقدمها التعليم النظامي التقليدي الإعداد. ولذلك، يجب أن يتطور نموذج جديد مبني على التنمية البشرية السليمة بيئيا والشاملة للجميع، وذلك لإعداد الطلاب ليكونوا المساهمين في المعرفة وليس فقط مجرد متلقين للمعرفة. هذا النموذج ساهم في فتح التحديات والفرص الجديدة لمؤسسات التعليم العالي – سواء كانت حكومية أو أهلية أو مختلطة (Gupta, 2005).

[1] المشرف العام على إدارة التعليم الأهلي بوزارة التعليم العالي.
[2] مستشار بوكالة وزارة التعليم العالي للشؤون التعليمية.

يعتبر مفهوم التعليم العالي الأهلي ليس بجديد. ففي آسيا، تمثل مؤسسات التعليم العالي الأهلية جزءا أساسيا من التعليم العالي ككل. وقد لعب التعليم العالي الأهلي دورا كبيرا في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، تايبيه، وأندونيسيا، والفيلبين. في هذه البلدان، يزيد عدد الملتحقين بالتعليم العالي الأهلي عن 80%، وينمو التعليم العالي الأهلي بسرعة في الصين وفيتنام وكمبوديا وغيرها من جمهوريات آسيا الوسطى أيضا. وبشكل عام، نجد أن مؤسسات التعليم العالي الأهلية في مرحلة ما بعد الثانوية تحل في الطرف الأدنى من حيث المكانة، على الرغم من أن هناك بعض الجامعات الخاصة ذات جودة عالية، مثل كيو واسيدا في اليابان، ديلاسال وأتينيو دي مانيلا في الفيلبين، يونسيه في كوريا الجنوبية، وسانتا دارما في أندونيسيا. هذه الجامعات هي عريقة في بلدانها وتشترك في سمعة تدريب من درجة النخبة (Altbach, 2002).

وهناك فئة أخرى من المؤسسات التعليمية الأهلية الجديدة المتخصصة في مجالات مثل الإدارة، والتكنولوجيا، والتعليم، بهدف وحيد يتمثل في تقديم الدرجات الأكاديمية العالية الجودة وذات قبول في السوق. المعهد الآسيوي للتكنولوجيا في الفيلبين، والمعهد الوطني لتكنولوجيا المعلومات في الهند تندرج تحت هذه الفئة (Gupta, 2005م).

أما الصين فلديها أكثر من 1200 مؤسسة في قطاع التعليم العالي غير الحكومي اليوم، وإن لم تكن جميعها حاصلة على إذن من الحكومة. بحلول نهاية عام 2002م، أذن لأربع كليات خاصة لمنح درجة البكالوريوس و129 كلية خاصة لمنح درجات أقل من مستوى البكالوريوس. ويستحوذ القطاع الخاص على 10 ٪ من إجمالي الالتحاق في التعليم ما بعد الثانوي في الصين (Yan and Levy, 2003). في حين أن المؤسسات التعليمية الخاصة في شانغهاي وبكين تتمتع بسمعة جيدة إلى حد معقول، بعكس الكليات في شنغهاي والتي لم تحصل على سمعة جيدة.

على عكس الصين، نجد أن التعليم العالي الأهلي في روسيا ما بعد الشيوعية لم يتعد سوى عقد من الزمن، مع تزايد كبير في إسهام القطاع الخاص في إنشاء مؤسسات التعليم العالي الأهلية. هناك أكثر من 500 مؤسسة تعليمية أهلية تمثل نحو 10 في المئة من عدد المسجلين في التعليم العالي، في تخصصات مرتبطة بالسوق، مثل الاقتصاد والقانون وعلم النفس وعلم الاجتماع والعمل الاجتماعي، وإدارة الأعمال، وغير ذلك من المجالات التي لا تتطلب الكثير من الاستثمار، والمعدات، أو مرافق البحوث. وبالمثل، ففي فيتنام، تستوعب مؤسسات التعليم العالي الأهلية ٪12 من الطلبة.

في ماليزيا، كان هناك نمو سريع للتعليم العالي الأهلي حيث يوجد 691 من المعاهد والجامعات الخاصة و4 جامعات أجنبية. وتعتبر ماليزيا واحدة من عدد قليل من البلدان التي كانت منذ فترة طويلة تسمح بالتعليم العالي الأهلي ودون اعتراف كامل. مؤخرا، وضعت الحكومة الماليزية قيودا على تمويل برامج الدراسة في الخارج. وبدلا من ذلك سعت بجد لجذب الطلبة الأجانب من الدول المجاورة عن طريق جعل ماليزيا مركزا تعليميا. في الواقع ، بين عامي 1997 و 2000 بلغت نسبة تسجيل الطلبة الأجانب ٪60 في ماليزيا، وهي تعول على القطاع غير الحكومي لتلبية الطلب المرتفع على التعليم العالي والمهارات التقنية، وتنمية الإيرادات من الخارج (Lee and Levy, 2003).

القطاع الخاص يحرز نجاحا في التعليم العالي في الشرق الأوسط كذلك. على سبيل المثال، في أفغانستان، إلى جانب التغيرات السياسية والاقتصادية، نجد أن هناك عدداً من التغييرات في قطاع التعليم. الحكومة الأفغانية تخطط بفعالية لأول جامعة خاصة، الجامعة الأميركية في أفغانستان. هذه

الجامعة ستكون على النمط الأميركي، مع استخدام اللغة الإنجليزية كوسيلة للتعليم والأساتذة أغلبهم من أمريكا.

في المملكة العربية السعودية، وصل عدد مؤسسات التعليم العالي الأهلية إلى 24 جامعة وكلية تمنح درجات البكالوريوس والماجستير في تخصصت ذات علاقة مباشرة بمتطلبات سوق العمل. قدمت الحكومة تصريحا لمؤسسات القطاع الخاص لإنشاء جامعتين جديدتين و36 كلية كجزء من سياسة الخصخصة. الكليات ستوزع على 9 مدن، بالإضافة إلى 6 كليات خاصة قائمة بالفعل وحاصلة على ترخيص من وزارة التعليم العالي.

في أمريكا اللاتينية، شكلت الكنيسة الكاثوليكية أقدم الجامعات والمؤسسات الخاصة. ولكن الاتجاه الآن هو لصالح الجامعات الخاصة الربحية. على سبيل المثال، جامعة الأمريكتين تحقق الكثير من الأرباح الكبيرة على الرغم من انتقادات من الأوساط الأكاديمية في شيلي لانخفاض الجودة وارتفاع الرسوم إلا أن هذه الجامعة الخاصة تفخر بتحقيقها الوصول والعلاقات الدولية (Bollag, 2003).

في معظم بلدان أوروبا الغربية لا تزال الجامعات الحكومية مهيمنة، في حين أن التعليم العالي الخاص أصبح أكثر نجاحا في شرق أوروبا. في المملكة المتحدة والعديد من البلدان الأخرى، التمييز بين الكليات العامة والخاصة يزداد تشوشا. ومن أسباب ذلك المنافسة من المؤسسات التعليمية الخاصة في المرحلة ما بعد الثانوية التي هي أيسر منالا، والموجهة نحو السوق. سبب آخر هو التغير في السياسات العامة بشأن مبادرة مؤسسات التعليم العالي الخاصة. كما أننا نجد بعض المؤسسات الجديدة الممولة من مزيج من الموارد العامة والخاصة. والخلاصة أن الحكومات لم تعد مبالية أو معادية للقطاع الخاص في معظم البلدان (Levy, 2002) .

تتبنى المملكة العربية السعودية وباهتمام بالغ توسيع قاعدة التعليم العالي من خلال مشاركة القطاع الخاص بافتتاح الجامعات والكليات الأهلية للمساهمة في تلبية احتياجات التنمية وذلك بشكل مكمل للتعليم العالي الحكومي. حيث صدر قرار مجلس الوزراء عام 1418 هـ بالموافقة على إقامة مؤسسات تعليمية أهلية ثم تبعه بعد ذلك عدد من قرارات مجلس التعليم العالي المنظمة للوائح والإجراءات. وقد تضمنت الخطة السادسة للتنمية (1415-1420هـ) ضمن أهدافها الاهتمام بتوسيع قاعدة التعليم العالي من خلال مشاركة القطاع الخاص بافتتاح الكليات الأهلية، حيث تضمن قرار مجلس الوزراء رقم 33 الصادر عام 1418هـ الموافقة على تمكين القطاع الخاص من إقامة مؤسسات تعليمية لا تهدف إلى الربح وذلك على أسس إدارية وعلمية واقتصادية ومالية سليمة للمساهمة في تلبية احتياجات التنمية مكملة بذلك الدور الذي تقوم به الجامعات الحكومية (الإدارة العامة للتعليم العالي الأهلي، 2009).

ثانياً: عرض تاريخي لإقرار لوائح الجامعات والكليات الأهلية

بدأت وزارة التعليم العالي في عام 1412هـ بإعداد الدراسات حول التعليم العالي الأهلي.

ثم صدر قرار مجلس الوزراء رقم 33 بتاريخ 1418/2/18هـ بتكليف وزارة التعليم العالي بإعداد تصور جديد لإنشاء الكليات الأهلية، وتمكين القطاع الخاص من إقامة مؤسسات تعليمية لا تهدف إلى الربح.

بعد ذلك صدر قرار مجلس التعليم العالي رقم 1419/10/3 بتاريخ 1419/2/6هـ بالموافقة على اللائحة التنظيمية للكليات الأهلية غير الربحية وهذا مكن المؤسسات الخيرية من إنشاء كليات أهلية غير ربحية.

تلا ذلك صدور قرار مجلس الوزراء رقم 127 وتاريخ 1419/6/8هـ القاضي بأن تتولى وزارة التعليم العالي إنشاء المؤسسات الخيرية.
بعد ذلك صدر قرار معالي وزير التعليم العالي رقم 334 وتاريخ 1420/1/4هـ القاضي بالموافقة على القواعد التنفيذية لإنشاء المؤسسات الخيرية الخاصة بالأغراض التعليمية فوق المستوى الثانوي والترخيص لها.
تلاه صدور قرار مجلس الوزراء رقم 212 وتاريخ 1421/9/1هـ بالموافقة على لائحة الكليات الأهلية التي مكنت القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية من إنشاء كليات أهلية. ثم صدر قرار معالي وزير التعليم العالي رقم 1398/1/35 بتاريخ 1422/1/15هـ بالموافقة على القواعد التنفيذية والإجراءات الإدارية والفنية للائحة الكليات الأهلية. أما في ما يخص تأجير الأراضي، فقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم 87 بتاريخ 1423/4/6هـ بالموافقة على تأجير الأراضي الحكومية بأسعار رمزية وتقديم القروض الميسرة لمشاريع المؤسسات التعليمية الأهلية.
وفي 1424/2/9هـ صدر التوجيه السامي الكريم رقم 7/ب/6024 بالموافقة على لائحة الجامعات الأهلية. وأخيراً صدر التوجيه السامي الكريم رقم 6304/م ب بتاريخ 1427/8/18 هـ بالموافقة على مشروع المنح الدراسية لطلاب وطالبات التعليم العالي الأهلي.

ثالثاً: العلاقة بين الكليات الأهلية ووزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية

لقد قامت وزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية بتحديد المعايير والضوابط والأسس التي تبنى عليها العلاقة بين وزارة التعليم العالي والكليات الأهلية في المملكة العربية السعودية والتي اتبعت في أساسها التوجه العلمي السليم من حيث تطبيق وظائف الإدارة العلمية في الجزء المهم من هذه العلاقة، ويمكن تحديد الأسس الرئيسية لهذه العلاقة في النقاط التالية:

1. التخطيط المشترك

يمر التخطيط بمرحلتين هما:

أ. المرحلة الأولى: وهي المرحلة المبدئية لمشروع الكلية الأهلية بحيث يكون هناك تصور واضح لأهداف الكلية ومدى مساهمتها في التنمية في المملكة العربية السعودية من خلال التخصصات التي تحتاجها التنمية بالإضافة إلى وجود طلب على هذه التخصصات بحيث لا تواجه الكلية الأهلية مشاكل في المستقبل، ويتم ذلك من خلال تقييم دراسة الجدوى الاقتصادية المقدمة من طالبي إنشاء الكلية الأهلية (المؤسسين) من قبل متخصصين قبل إعطاء الترخيص المبدئي.

ب. المرحلة الثانية: وهي التخطيط أثناء عمل الكلية وذلك من خلال تشكيل مجلس للأمناء في الكلية مكون من:

- خمسة أعضاء من المؤسسين أو من يرشحهم المؤسسون للكلية الأهلية.
- ممثل أكاديمي يرشح من وزارة التعليم العالي.

- إثنان من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في الجامعات السعودية يتم ترشيحهم من قبل وزير التعليم العالي.

والهدف من تشكل مجلس الأمناء هو تكوين فريق عمل مكون من مزيج من المستثمرين ومن خبراء أكاديميين وذلك من أجل تطوير الكلية من الناحية الأكاديمية بشكل مستمر، وكذلك من أجل مشاركة المستثمرين في القرارات الاستراتيجية التي تهم الكلية مثل التوسع في عدد الطلاب، التخصصات، البحث العلمي، اختيار أعضاء هيئة التدريس وأخيراً كيفية تمويل هذا التوسع.

2. التنظيم المشترك

تقوم وزارة التعليم العالي بوضع الأسس اللازمة من أجل وضع العلاقة بينها وبين الكليات الأهلية تحت منظور تنظيمي متعارف عليه من قبل الطرفين بحيث يساعد على انسيابية المعلومات بين الوزارة والكليات الأهلية وذلك من خلال التالي:

أ. تقوم لجنة الاعتماد العام في الوزارة بتقييم الكلية من منظور مدى مطابقة المتوفر في الكلية لمعايير الاعتماد العام وتوجيه الكلية لاستكمال النواقص من أجل المحافظة على سمعة الكلية والتعليم العالي في المملكة.

ب. تقوم الوزارة بتقييم الخطة الدراسية لكل تخصص من خلال:

- إرسال الخطة الدراسية إلى إحدى الجامعات الحكومية المعتمدة أو معاهد البحوث والاستشارات المعتمدة (في نفس مجالات التخصص المناظرة) لتقييم الخطة الدراسية.
- تتم الموافقة النهائية على الخطط الدراسية من قبل اللجنة العامة للترخيص والاعتماد بالوزارة.

ج. الرقابة المشتركة

وتتم بطريقتين هما:

1) الرقابة الذاتية: والتي يكون مصدرها الكلية وذلك من خلال التقارير الواردة من الكلية والتي تم تحديدها مسبقاً سواء كانت تقارير أكاديمية أو مالية أو إدارية أو التقارير التي تطلبها الوزارة.
2) الرقابة الميدانية: وذلك من خلال لجان متخصصة تقوم بزيارات دورية متفق عليها بين الوزارة والكلية الأهلية والهدف منها هو تقييم العلاقة بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم والإداريين وذلك من أجل معرفة مدى الرضا الأكاديمي والرضا النفسي لجميع الأطراف والتي تعتبر ضرورة لنجاح هذه الكلية وهذا ما يحقق لوزارة التعليم العالي بالمملكة والكليات الأهلية:

- إستمرارية الكليات الأهلية في العمل.
- تحقيق عائد جيد يساعد الكلية على التوسع في مجالات البحث العلمي وتطوير البرامج الكوادر الأكاديمية والفنية والإدارية.
- تحقيق أهداف خطة التنمية وذلك من خلال تأهيل خريجين مطلوبين في سوق العمل.

رابعاً: الدعم والحوافز التشجيعية التي تقدم لقطاع التعليم العالي الأهلي

إنطلاقا من الدعم السخي والاهتمام الكبير الذي توليه حكومة خادم الحرمين الشريفين حفظه الله لمسيرة التعليم بصفة عامة والمؤازرة الكريمة لتشجيع القطاع الخاص في مزاولة مختلف الأنشطة الاقتصادية فقد صدرت عدة قرارات تصب في صالح التعليم العالي الأهلي وتشجع المستثمرين على توسيع نشاطاتهم فيه، ومن أمثلة ذلك الدعم ما يلي:

1. صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم 87 بتاريخ 1423/4/6هـ بالموافقة على تأجير الأراضي الحكومية المناسبة التابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية وغيرها من الجهات بأسعار رمزية، لإقامة كليات أهلية مرخص لها وذلك بموجب عقد إيجار يبرم بين الكلية الأهلية والجهة الحكومية ذات العلاقة تكون مدته متزامنة مع سريان الترخيص الممنوح بإنشاء الكلية، على أن يتم ذلك بالتنسيق مع وزارة المالية والاقتصادية الوطنية، ووزارة التعليم العالي، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، والجهة الحكومية ذات العلاقة.
2. قيام وزارة المالية والاقتصاد الوطني بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي بتقديم قروض ميسرة للكليات الأهلية المرخص لها، أسوة بالمستشفيات الأهلية الصادر بشأنها قرار مجلس الوزراء رقم 1832 وبتاريخ 1394/9/27هـ.
3. موافقة المقام السامي برقم 6304/م ب بتاريخ 1427/8/18هـ على قرارات مجلس التعليم العالي بشأن مشروع المنح الدراسية لطلاب وطالبات التعليم العالي الأهلي.

والوزارة تسعى جاهدة في البحث عن الحوافز التشجيعية الأخرى التي يمكن أن تقدم مباشرة للجامعات والكليات الأهلية لدعم مسيرتها في خدمة الوطن من خلال تخريج الطلاب والطالبات الأكفاء في التخصصات المختلفة التي تخدم سوق العمل. مشروع المنح سيتم تناوله بشكل مفصل في أقسام لاحقة من هذه الورقة.

خامساً: خطوات الحصول على الترخيص لفتح كليات أهلية في المملكة العربية السعودية

تعد وزارة التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية هي صاحبة الصلاحية في إعطاء التراخيص للكليات الجامعية الأهلية، وتم تشكيل لجنة عامة للترخيص والاعتماد للكليات الأهلية برئاسة أحد مديري الجامعات، كما حددت القواعد التنفيذية والإجرائية المنظمة للائحة التنظيمية للكليات الأهلية المقترحة من قبل اللجنة والمعايير التي سوف تتبعها وزارة التعليم العالي لمنح التراخيص للكليات الجامعية. ومن سمات اللائحة التنظيمية للكليات الأهلية والقواعد المنظمة لها ما يلي:

1. تحديد العلاقة بين وزارة التعليم العالي والكليات الجامعية.
2. تحقيق الهدف الأساسي من السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في التعليم العالي الأهلي.
3. تحديد المراحل الواجب اتباعها للحصول على الترخيص النهائي للكليات الجامعية حيث حددت بأربع مراحل هي:

أ. الترخيص المبدئي: ويهدف إلى معرفة الهدف من إنشاء الكلية والإضافة للتعليم العالي في المملكة من خلال التخصصات العلمية التي سوف تقدمها ومدى جدية طالبي الترخيص.
ب. الاعتماد العام: ويهتم بتوفير الحد الأدنى من المباني (القاعات الدراسية والمعامل، المكتبة، مكاتب أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم والإداريين والأنشطة غير الصفية والأنشطة الرياضية...الخ)
ج. الاعتماد الخاص: ويهتم بمدى توفر التجهيزات اللازمة للمعامل، المختبرات، الورش والمكتبة، مؤهلات أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم، ومدى مطابقة مؤهلات الإداريين مع الوظائف المقترحة في الهيكل التنظيمي للكلية، تقويم البرامج الدراسية المقترحة من لجان متخصصة بجامعات معترفة، وتحديد مجلس الأمناء بالكلية.
د. الترخيص النهائي: وتتركز إجراءاته على مراجعة جميع المراحل السابقة مع التأكد من الضمانات اللازمة لاستمرارية الكلية. وللاهتمام بالمخرجات من هذه الكليات الجامعية، ويتم ذلك من خلال المتابعة الدورية من قبل لجان متخصصة يتم فيها مقابلة أعضاء هيئة التدريس والطلاب والإداريين ومراجعة الملف الأكاديمي للمقررات التي يتم تدريسها وأخيراً وبعد تخرج الطلاب يتم دراسة أدائهم في سوق العمل.

سادساً: وسائل ضمان الجودة وتحسين النوعية

يعد مشروع المنح الدراسية من أهم الأدوات التي اعتمدت عليها الوزارة لضمان الجودة وتحسين النوعية حيث صدرت موافقة خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - على مشروع المنح الدراسية لطلاب وطالبات التعليم العالي الأهلي بالبرقية رقم 6304/م ب بتاريخ 1427/8/18هـ ضمن قرارات مجلس التعليم العالي المتخذة في جلسته (43). التالي يتناول أهم معالم وإنجازات ومراحل المشروع والنتائج والاقتراحات المبنية على الدراسات المستمرة والملاحظات أثناء تطبيقة.

1. أهم المعالم

ومن أهم معالم هذا المشروع أن مدته خمس سنوات بإجمالي عدد المنح الدراسية المقدمة (10.000) منحة دراسية بحد أقصى وبحيث لا يزيد عدد المنح المقدمة نسبة (30%) من إجمالي عدد الدارسين بالجامعات والكليات الأهلية. تدفع وزارة التعليم العالي رسوم المنح الدراسية بنوعيها المنحة الكاملة للطلبة الذين يحصلون على تقدير جيد جدا فأعلى في الثانوية العامة، والمنحة الجزئية لمن تقديره جيد. ويشترط توافر الجوانب التالية في قبول الدارس المتقدم للمنحة:

أ. أن يكون سعودي الجنسية.
ب. أن يكون حسن السيرة والسلوك.
ج. أن تكون الدراسة في التخصصات المحددة (التي يتطلبها سوق العمل).
د. أن يحصل الطالب على المعدل المطلوب المحدد للمنحة الجزئية أو الكلية.
هـ. أن لا يتجاوز الدارس الحد الأدنى من المدة الزمنية (المعتادة) للحصول على الدرجة.
و. أن تكون الدراسة بنظام الانتظام بالجامعات والكليات الأهلية.

2. الإنجازات

بدأت الوزارة مباشرة بالتخطيط والتنظيم لتطبيق مشروع المنح وفقا لتوجيه المقام السامي الكريم، حيث قامت بما يلي:

أ. تشكيل اللجان والفرق المختصة مع الجهات المستفيدة والهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي لوضع شروط وقد بدأت الوزارة مباشرة بالتخطيط لتطبيق المشروع وفقا لتوجيه المقام السامي الكريم وشكلت اللجان والفرق المختصة مع الجهات المستفيدة والهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي لوضع الشروط وآليات التطبيق.

ب. إعداد دليل مشروع المنح الدراسية لتوزيعه على الطلبة الدارسين بالجامعات والكليات الأهلية.

ج. الحملة الإعلانية:

1) تم إرسال تعميم إلى جميع الجامعات والكليات الأهلية يتضمن الإشارة إلى موافقة خادم الحرمين الشريفين على مشروع المنح الدراسية، مرفق بطيه أهم ملامح المشروع.

2) الإعلان في الصحف المحلية عن مشروع المنح الدراسية الحكومية موضح به أهم ملامح المشروع.

3) تمت إضافه ملامح مشروع المنح الدراسية وشروطه لرابط التعليم الجامعي الأهلي بموقع الوزارة على شبكة الإنترنت.

د. تم إنشاء الموقع الإلكتروني لبرنامج المنح الدراسية للجامعات والكليات الأهلية (www.fap.edu.sa) على شبكة الإنترنت بتعاون إدارة الحاسب الآلي بالوزارة مع التنسيق مع إحدى الشركات المتخصصة في هذا المجال، ليتم تسجيل الطلاب والطالبات الراغبين بالحصول على منحة دراسية عن طريقه وفقا لآلية محددة وتتوافق مع شروط المنح الدراسية وقد بدأ هذا الموقع العمل مع بداية المرحلة الثانية للعام الدراسي 1429/1428هـ، لتتم عملية قبول وتجديد المنح الدراسية آلياً عن طريق الموقع، وقد تم إنشاء عدة ورش عمل للمسؤولين عن المنح الدراسية في الجامعات والكليات الأهلية.

هـ. إنهاء إجراءات 8160 منحة دراسية من العام الدراسي 1428/1427هـ إلى العام الدراسي 1431/1430هـ، واستلام الدارسين لمبالغها.

و. منح أبناء الموفدين: بناءً على موافقة المقام السامي رقم 8626/م ب بتاريخ 1428/9/27هـ على إعطاء أبناء الموفدين السعوديين للعمل في الخارج من موظفي وزارة الخارجية وغيرها من الجهات الحكومية الأخرى التي لديها موفدون للعمل في الخارج في حال التحاقهم في الجامعات والكليات الأهلية بالمملكة فيتم دفع الرسوم الدراسية وفقاً للأحكام المنظمة للمنح الدراسية، وقد تم التنسيق مع مدير عام الشؤون التعليمية بوزارة الخارجية بإرسال تعميم لكافة ممثليات المملكة في الخارج علما أن أبناء الموفدين قد تم استثناؤهم من الشروط والضوابط في مشروع المنح الدراسية مما تسبب في زيادة (160) منحة عن العدد المخصص للمراحل الأربع البالغ (8000) منحة.

ز. تم تكليف الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي (NCAAA) بزيارة الجامعات والكليات الأهلية الجديدة لتأهيلها للمنح الدراسية.

3. المراحل

برنامج مشروع المنح الدراسية يقوم على مراحل خمس، تم إنجاز أربع مراحل منها بدءاً من العام الدراسي 1428/1427هـ (2007/2006) حتى العام الدراسي 1431/1430هـ (2010/2009) وبلغ عددها 8160 منحة بمبلغ إجمالي قدره 326،571،000 ريال سعودي.

أ. المرحلة الأولى لعام 1428/1427هـ (2007/2006):

تم تكليف الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي بزيارة جميع الجامعات والكليات الأهلية وإعداد تقرير مفصل عن مدى أهلية كل جامعة أو كلية لمشروع المنح الدراسية، وقد قامت الهيئة فعلاً بتشكيل فرق عمل متخصصة لزيارة كل جامعة وكلية أهلية وإعداد تقارير مفصلة عن نتائج الزيارات، بعد ذلك بدأت مرحلة تسجيل طلاب وطالبات التعليم العالي الأهلي في موقع الوزارة – التعليم العالي الأهلي – ثم بدأت مرحلة الترشيح من قبل الكليات والجامعات الأهلية وعند ورود قوائم المرشحين والمرشحات قامت الوزارة بعمل التالي:

1) التحقق من مطابقة الأسماء والأعداد المرشحة لشروط المنح الدراسية خصوصاً التخصصات التي وافق عليها المقام السامي في المشروع وكذلك التخصصات المؤهلة للمنح الدراسية حسب تقرير الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي.
2) التحقق من مطابقة تخصص الطالب ومعدله التراكمي لما هو موجود في سجله الأكاديمي لآخر فصل دراسي.
3) التحقق من دقة ترتيب أسماء الطلاب والطالبات في كل كلية حسب الأعلى في المعدلات التراكمية.
4) التحقق من عدم تجاوز الأعداد للأسماء المرشحة في الجامعة أو الكلية للعدد المخصص لها من الوزارة.
5) استبعاد بعض أسماء الطلاب الذين لا تنطبق عليهم شروط المنح الدراسية مثل التخصص أو المعدل التراكمي.
6) تخصيص المبالغ المالية لكل منحة دراسية حسب الصيغة المحددة في مشروع المنح الدراسية التي وافق عليه المقام السامي، واعتماد أسماء الطلبة المعتمدين للمنح.

وقد شملت هذه المرحلة الدارسين بالجامعات والكيات الأهلية التالية (جامعة الأمير سلطان، جامعة الأمير محمد بن فهد الأهلية، كلية دار الحكمة الأهلية، كلية عفت الأهلية، كلية الباحة الأهلية للعلوم، كلية إدارة الأعمال الأهلية بجدة، كلية سليمان فقيه للتمريض والعلوم الطبية، كلية الرياض لطب الأسنان والصيدلة، كلية ابن سيناء الأهلية، كلية اليمامة الأهلية)، وبناء على ذلك فقد استفاد من مشروع المنح الدراسية في هذه المرحلة الدارسون في جامعتين وثماني كليات أهلية.

ب. المرحلة الثانية للعام الجامعي 1429/1428هـ (2008/2007):

في هذه المرحلة تم التأكد من إجراء جميع الإجراءات اللازمة والكفيلة بسير هذه المرحلة وفقا للمرحلة الأولى. لذا فقد تم تقديم برنامج المنح الدراسية للدارسين المنطبقة عليه الشروط والضوابط بالجامعات والكليات الأهلية التالية: جامعة الأمير سلطان، جامعة الأمير محمد بن فهد الأهلية، جامعة الفيصل الأهلية، كلية دار الحكمة الأهلية، كلية عفت الأهلية،

كلية الباحة الأهلية للعلوم، كلية إدارة الأعمال الأهلية، كلية سليمان فقيه للتمريض والعلوم الطبية، كلية الرياض لطب الأسنان والصيدلة، كلية ابن سيناء الأهلية، كلية اليمامة الأهلية، كلية الأمير سلطان للسياحة والإدارة بأبها. وبناء على ذلك فقد استفاد من مشروع المنح الدراسية في هذه المرحلة الدارسون في ثلاث جامعات وتسع كليات أهلية.

ج. المرحلة الثالثة للعام الجامعي 1430/1429هـ (2009/2008):

في هذه المرحلة تم التأكد من إجراء جميع الإجراءات اللازمة والكفيلة بسير هذه المرحلة وفقا للمرحلة الأولى، لذا فقد تم تقديم برنامج المنح الدراسية للدارسين المنطبقة عليهم الشروط والضوابط بالجامعات والكليات الأهلية التالية (جامعة الأمير سلطان، جامعة الأمير محمد بن فهد الأهلية، جامعة الفيصل الأهلية، جامعة اليمامة الأهلية، كلية دار الحكمة الأهلية، كلية عفت الأهلية، كلية الباحة الأهلية للعلوم، كلية إدارة الأعمال الأهلية، كلية سليمان فقيه للتمريض والعلوم الطبية، كلية الرياض لطب الأسنان والصيدلة، كلية ابن سيناء الأهلية، كلية الأمير سلطان للسياحة والإدارة بأبها)، وبناء على ذلك فقد استفاد من مشروع المنح الدراسية في هذه المرحلة الدارسون في أربع جامعات وعشر كليات أهلية.

د . المرحلة الرابعة للعام الجامعي 1431/1430هـ (2010/2009):

تم تخصيص ألفي (2000) منحة دراسية للطلاب والطالبات لخمس جامعات وتسع كليات أهلية بمبلغ 80 مليون ريال سيبدأ العمل بها بدءاً من شهر رمضان 1430هـ.

ومجموع عدد المنح التي قدمت للدارسين في المراحل الأربع 8160 منحة بمجموع بلغ قدره (326.571.000) ريال سعودي.

الجدول 1 يوضح أعداد المنح والمبالغ التي تم صرفها من عام 2006 (1427هـ) إلى عام 2009 (1430هـ). والرسمان البيانيان 1 و 2 يعطيان ملخصا لأعداد الطلبة والمبالغ المالية التي تم صرفها منذ عام 2006 (1427هـ) إلى عام 2009 (1430هـ) على التوالي.

رسم بياني 1: ملخص لأعداد الطلبة المستفيدين من المنح

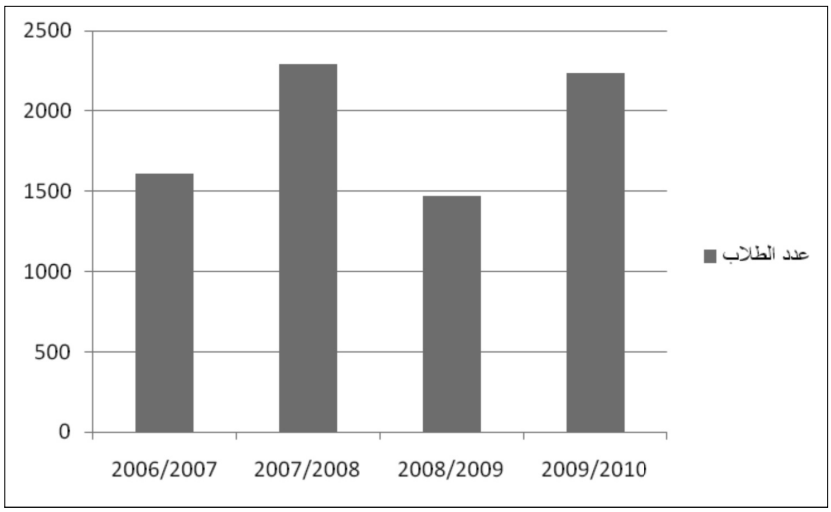

جدول 1: أعداد المنح والمبالغ التي تم صرفها من عام 2006 (1427هـ) إلى عام 2009 (1430هـ)

الجامعة/ الكلية	المرحلة الأولى 1427-1428هـ 2006-2007م		المرحلة الثانية 1428-1429هـ 2007-2008م		المرحلة الثالثة 1429-1430هـ 2008-2009م		المرحلة الرابعة 1430-1431هـ 2009-2010م	
	عدد	المبلغ المالي	عدد	المبلغ المالي	عدد	المبلغ المالي	عدد	المبلغ المالي
جامعة الأمير سلطان	438	5705000	539	18470000	252	8840000	422	14960000
جامعة الأمير محمد بن فهد الأهلية	162	2335000	220	6520000	160	5040000	315	10600000
جامعة الفيصل	-	-	20	940000	15	720000	49	2380000
كلية دار الحكمة الأهلية	38	665000	218	7730000	200	7140000	189	6650000
كلية عفت الأهلية	28	450000	60	2120000	30	880000	76	2680000
كلية الباحة الأهلية للعلوم	29	325000	57	2280000	17	425000	87	3215000
كلية إدارة الإعمال	135	1075000	288	5760000	193	4210000	214	6480000
كلية سليمان فقيه للتمريض والعلوم الطبية	46	380000	50	880000	45	670000	1	20000
كلية الرياض لطب الأسنان	378	8555000	378	21380000	319	18230000	167	9415000
كلية ابن سينا الأهلية	181	4005000	206	10395000	116	6080000	200	10050000
كلية اليمامة الأهلية	177	1250000	243	4860000	108	2560000	242	5390000
كلية الأمير سلطان للسياحة بأبها	-	-	16	276000	13	244000	55	1016000
كلية سعد الأهلية	-	-	-	-	-	-	32	1600000
كلية البترجي الأهلية	-	-	-	-	-	-	187	10720000
المجموع	1612	24745000	2295	81611000	1468	55039000	2236	85176000

المصدر: الإدارة العامة للتعليم العالي الأهلي (2009م/ 1430هـ).

رسم بياني 2: ملخص للمبالغ التي تم صرفها على برنامج المنح منذ عام 2006 (1427هـ) إلى عام 2009 (1430هـ)

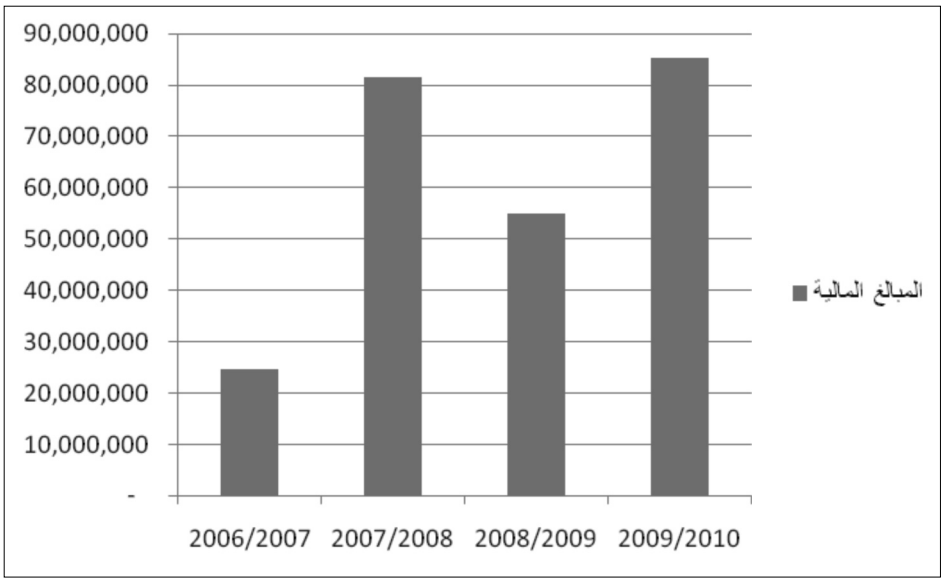

4. النتائج

أبرز نتائج مشروع المنح الدراسية منذ تطبيقه وحتى الآن ما يلي:

أ. منح 8160 منحة دراسية لطلاب وطالبات الجامعات والكليات الأهلية خلال المراحل الأربع من تطبيق المشروع بمبلغ إجمالي بلغ قدره (326.571.000 ريال سعودي).

ب. منح أبناء الموفدين السعوديين للعمل في الخارج منحا دراسية وفقا للأحكام المنظمة للمنح الدراسية غير أنهم لا يدخلون المفاضلة.

ج. تغطية عدد من الطلاب والطالبات في الجامعات والكليات الأهلية لتخفيف الضغط على الجامعات والكليات الحكومية.

د. دعمت الجامعات والكليات الأهلية بزيادة أعداد الطلبة.

هـ. إستقطاب الطلاب السعوديين من الدول العربية للدراسة في الجامعات والكليات الأهلية.

و. تشجيع القطاع الخاص بالاستثمار في فتح جامعات وكليات أهلية جديدة ذات تخصصات مطلوبة لسوق العمل.

5. المقترحات

حرصت الوزارة على تحسين مشروع المنح من خلال المتابعة المستمرة لتطبيقه وأخذ مرئيات المستفيدين من الطلبة ومؤسسات التعليمي العالي الأهلية. الوزارة كذلك قامت بدراسات مستمرة أثناء التنفيذ.

وقد كانت أبرز المقترحات ما يلي:

أ. استمرار مشروع المنح الدراسية لطلاب وطالبات الجامعات والكليات الأهلية بشكل سنوي.

ب. زيادة عدد المنح المخصصة من 2000 إلى 4000 منحة سنوية، ورفع سقف الحد الأقصى للمنح الدراسية ليكون 50% من أجمالي عدد الدارسين بالجامعة أو الكلية الأهلية وذلك بسبب زيادة عدد الجامعات والكليات الأهلية في الوقت الحاضر مقارنة بوقت إقرار المشروع عام 1426هـ وكذلك بسبب زيادة عدد الطلاب والطالبات في الجامعات والكليات الأهلية.

ج. زيادة رسوم المنحة الدراسية لتخصصات الإدارة والمحاسبة والقانون من 20.000 إلى 40.000 ريال حتى تغطي 50% من الرسوم الحالية للجامعات والكليات، إذ إن المقرر لهذه التخصصات في المشروع يؤثر سلبا على اختيار هذه التخصصات.

سابعاً: خاتمة

إن وزارة التعليم العالي تسعى جاهدة إلى أن تكون بداية التعليم العالي الأهلي قوية ومحل ثقة سوق العمل لضمان جودة مخرجاتها، واستمرار دورها جنباً إلى جنب مع الجامعات الحكومية، كذلك فإن تنوع مجالات ما تقدمه من برامج ليواكب حاجة سوق العمل ومواكبة التطورات العلمية والتقنية في دول العالم، سيمكن هذه الكليات من المساهمة الفاعلة في تعليم وتدريب القوى العاملة السعودية لتلبية حاجة سوق العمل، ويكمن مضمون عملية الترخيص في تحديد المعايير المقبولة للجودة والنوعية المتميزة في أداء مؤسسات التعليم العالي الأهلي، وفي مستوى برامجها وقدرتها على الحفاظ على المستوى المطلوب في الحاضر والمستقبل. وتقوم الوزارة بدور كبير في متابعة إنشاء وتشغيل الكليات الأهلية في المملكة في كافة المجالات من خلال الترخيص لها ثم التقويم للبرامج والجهازين الأكاديمي والإداري ومن ثم تقويم الخريجين بعد التخرج وذلك من خلال أدائهم في القطاعين الحكومي والخاص.

المراجع

الإدارة العامة للتعليم العالي الأهلي (1429هـ). **تقرير حول مسيرة التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية**. المملكة العربية السعودية الرياض: وزارة التعليم العالي.

الإدارة العامة للتعليم العالي الأهلي (1430هـ). **تقرير عن المنح الدراسية لطلاب وطالبات حول التعليم العالي الأهلي**. المملكة العربية السعودية، الرياض: وزارة التعليم العالي.

Altbach, Philip G. (2002). The Private Sector in Asian Higher Education. *International Higher Education*. Fall. ---ed. 2000. Private Prometheus: Private Higher Education and Development in the 21st Century. US: Greenwood Publishing Company.

Bollag, Burton (2003). In Chile, A fast-growing University, Owned by Sylvan, Produces Profits and Scorn. *The Chronicle of Higher Education*. June 27. http://chronicle.com/free/v49/i4242/a02301.htm.

CSHE Research

Gupta, Asha (2005). *Higher education in India*, CSHE Research & Occasional Paper Series, University of California, Berkeley, CSHE.11.05.

Lee, Molly, and Daniel C Levy (2003). Rapid Growth in Malaysian Private Higher Education. http://www.albany.edu/~prophe/publication/SummaryMalaysia.html.

Levy, Daniel C. (2002). Where Reality Defies the New Institutionalism: Implications from Private Higher Education's Global Growth. Presented at Advancing the Institutional Research Agenda in Education, SUNY Albany, New York. September 19 - 21.

Yan, Fengqiao, and Daniel C. Levy.(2003). China's New Private Education Law. *International Higher Education*. Spring.